

13.1.19

مقترح مقدم إلى لجنة المتابعة

دور الإعلام في مواجهة العنف

بالرغم من وجود بعض الأبحاث حول حقل الإعلام العربي-الفلسطيني في إسرائيل، والتي كتبت في أغلبيتها خلال السنوات الأخيرة، فإن معظمها تطرق إلى وسائل الإعلام المختلفة من حيث المبنى ومن حيث النشأة والتطور التاريخي. كما تطرقت بعض الأبحاث إلى ثقافة الاستهلاك الإعلامي في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، أو إلى تمثيل المجموعات الاجتماعية المختلفة مثل النساء أو القيادات في الأجندة الإعلامية العربية. ولم يجر أي بحث شامل ومستقل حول الصحفيين والصحافيات العرب الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم مجموعة مهنية أو اجتماعية أو ثقافية، وآدائهم الوظيفي، وخاصة مدى مساهمتهم في محاربة الآفات المجتمعية التي يعاني منها مجتمعنا الفلسطيني وعلى رأسها العنف الذي بات يطال كل منزل تقريباً، مما يترك هوة معرفية كبيرة في هذا المجال.

إلى ذلك، لم تجر أيّ أبحاث تناولت أداء مجتمعنا عامّةً، من الناحية الإعلامية، حيال قضايا تشغل مجتمعنا منها الآفات المجتمعية بمختلف أنواعها، فمن نافل القول والتوضيح في السياق أنّ للمجتمع دور في مواجهة الآفات من خلال التشبيك مع كافة المؤسسات، منها الإعلامية والتي تشغل وظيفة حلقة الوصل والتواصل بين مركبات المجتمع.

في الورقة التالية سنحاول استعراض الدور الموجود على أرض الواقع والذي يلعبه اعلامنا المحلي اليوم في تعاطيه مع الآفات المجتمعية عامّةً، والعنف خاصّةً، كما والدور المنشود والمتوخى من الإعلام تبنيه بصفته لاعب مؤثر قادر على بلورة الرأي العام، وإن كان هذا التأثير محدود يتعلق بعدة عوامل، كما وسنقوم بفحص بالتطرق إلى أداء مجتمعنا إعلامياً، وفحص إمكانيات التشبيك والربط ما بين المجتمع والمؤسسات الإعلامية بهدف مواجهة الآفات المجتمعية.

من خلال الورقة المقدمة، سنقوم بطرح حلول ممكنة لتعزيز الدور المنشود، كما وسنقدم اقتراحات لعدة فعاليات تلتزم مؤسسة "إعلام" إلى ترجمتها إلى أرض الواقع وتهدف إلى تحويل الحلول إلى فرص ممكنة، مع التوضيح أنّ الورقة ليست بحثية إنما تستقرأ الواقع وتحاول أنّ تقدم مقترحاً قابلاً للتنفيذ.

من المهم بدايةً التطرق إلى دور الإعلام عامّةً في عملية التنشئة المجتمعية، علماً أنّ هنالك خلافاً نظرياً حول الدور الاجتماعي والسياسي والثقافي للصحفيين والإعلام.

فهناك باحثون يعتبرون الصحفيين حراساً، الذين يزودون الجمهور بالمعلومات ويطرحون معلومات جديدة للحيز العام وبهذا يساعدون على تنشئة مواطن يملك المعلومات بحيث يتمكن من المساهمة في الحياة الجماهيرية واتخاذ قرارات حول العضلات الآنية، بالتالي يتعاملون مع الصحفيين كفئة مستقلة قادرة على بلورة الوعي المجتمعي والتأثير.

بالمقابل، هناك من يعتقد بأن الصحفيين هم جزءٌ من حقل مهني يخضع بطبيعة الحال للمنافسة بين قوى اجتماعية أخرى منها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية، وعليه لا يمكن أن يكونوا مستقلين ولا يجب أن يكونوا كذلك بمجرد الحاجة لأن يعكسوا السجلات والمواقف والمصالح المتنوعة في المجتمع.

أخذًا بعين الاعتبار الخاصيّة الهويّاتية للصحافيين الفلسطينيين في إسرائيل، والذين ينتمون بطبيعة الحال للشعب الفلسطيني الأصليّ، يجدر التوضيح على أنّ هنالك محاولات للصحافيين الفلسطينيين في إسرائيل للعمل بشكل مستقل، دون الأخذ بعين الاعتبار التقييدات المفروضة والتي تؤثر على انماط العمل والتغطية الصحافيّة، إلا أنّ البارز أكثر هو تأثير الانتماء الهويّاتي عليهم، فعظم الصحافيين الفلسطينيين لا يعملون في فضاء هويّاتي، على العكس، هويّتهم الفلسطينية تشكل لهم بوصلة وتدفعهم نحو العمل في رفع قضايا مجتمعهم وشعبهم، مما يحوّل عملهم الصحافي إلى منحاز، علمًا أنّ هذا الانحياز لا يتعارض مع القيم والقواعد المرتكز عليها الإعلام المهني، نظرًا وأنّ انحيازهم يكون للمستضعف/للضحية، في الوقت الذي تحدد جميع الأدبيات دور الإعلام بضرورة اسماعه صوت المستضعفين والضحايا.

على الرغم من هذا الالتزام الوطنيّ، والتعريف الخاص بمفهوم الحياد والموضوعيّة في الإعلام، إلا أنّ إعلامنا يلعب هذا الدور فقط عندما يتعلق الأمر بانتهاكات وتضييقات المؤسسة الإسرائيلية على الفلسطيني، فنراه مدافعًا عن قضايا شعبه، الدور المُغيّب تمامًا حتى الآن في مواجهة الآفات المجتمعيّة، منها العنف، على الرغم من وجود الأصوات المنددة بتحوّل العنف إلى ظاهرة، حتى من قبل الصحافيين، والذي يلمسون واقع الجريمة بشكل مباشر بعد الضحايا انفسهم، بحكم وجودهم بأرض الميدان والتواصل المباشر مع أهالي الضحايا انفسهم.

ينعكس هذا التعامل مع الآفات المجتمعيّة من خلال التغطية بصورة سطحيّة، حيث اذا ما اخذنا العنف تحديداً، فالتغطية الإعلامية تقتصر على ذكر الجريمة، موقعها، ضحيتها، نشر صور من الميدان في أغلب الحالات، وذكر تفاصيل تعزز مستوى الإثارة للقارىء، مع بعض الاستثناءات في بعض وسائل الإعلام، ولا يتم التطرق إلى الجريمة من منظور شموليّ أوسع، والذي من خلاله يتم التوضيح للجُمهور مدى خطورتها، تأثيرها على عائلة الضحايا وعلى المجتمع، اسقاطها النفسية والدينية والمجتمعيّة، والأهم من ذلك، لا يتم أنسنتها، فنرى في اغلب الحالات تغطية إعلاميّة، قد تحمل الإثارة، إلا أنّها تتعامل مع الجريمة كتحصيل حاصل، مزروع التفاصيل والمشاعر، مما يحول الجرائم إلى مجرد أرقام.

من المهم الإشارة في السياق، أنّ الادعاء الرائج بين الزملاء الصحافيين أنّ تكرار حوادث العنف، أنّك هذه الفئة وحوّل التعامل مع الموضوع وكأنه حدث عابر، وليس استثناء يستوجب الوقوف عنده، ولربما في هذا السياق وجب التطرق إلى بعض المعطيات المهمة منها أنه ومنذ عام 2000، قتل 1316 مواطن عربي بسبب أعمال عنف. نسبة جرائم القتل السنوية أخذت في الارتفاع (عدا 2015 قل عدد الضحايا من 61 ضحية عام 2014، إلى 58 ضحية في 2015)، حيث وصل عدد ضحايا عام 2018 إلى 74 ضحية، منها 13 ضحية في شهر كانون أول فقط!، وبلغت عدد الضحايا من النساء اللاتي قتلن على خلفيّة جنديرية، 14 امرأة.

ولتوضيح صورة العنف كظاهرة مؤثرة على المجتمع، من المهم التطرق إلى بعض المعطيات التي نشرتها مبادرات صندوق إبراهيم، من خلال مؤشر الأمان السنويّ (2018) والتي أوضحت أنّ 54% من العرب يعتقدون أن نسبة العنف في بلداتهم زادت وهي أكبر بـ 4 أضعاف من نسبة اليهود الذين يشعرون بعدم الأمان، كما وأوضحت المعطيات أنّ 4% من العرب قدموا شكاوى بتعرضهم للعنف مقابل 3.3% من اليهود، علما أنّ نسبة العرب 21% من المجتمع في إسرائيل!

المعطيات المقلقة التي ذكرت أعلاه، أضف إلى ذلك الرغبة المجتمعية عامةً، ولدى فئة الصحفيين خاصةً، في التعامل مع الظاهرة وتقليل خطورتها، أو حتى اجتثاثها تمامًا، ذلك لأن التحديات التي تحيط بمجتمعنا تستوجب صب كل الاهتمام في التعامل معها، منها التمييز والإقصاء والتهميش المؤسساتي، الذي يحول أيضًا في محاربة الظاهرة. حيث تكيل الشرطة بمكاليين فيما يتعلق بالجريمة العربية، تدفعنا إلى عرض هذا المخطط واقتراحه على أمل أن تطبيقه على أرض الواقع قد يساهم في حل المشكلة.

توصيات وحلول مقترحة:

ترتكز الحلول التي تطرحها هذه الورقة، بالأساس، على ضرورة تثقيف الصحفيين خاصةً، والمجتمع عامةً، في التعامل مع ملف الجريمة بصورة مغايرة عما يتم تداوله اليوم، مع التأكيد على ضرورة مساعدة الصحفيين وتوفير لهم الأرضية المناسبة لذلك.

وللتوضيح أكثر، وفق شهادات قمنا بجمعها في "إعلام" تبين أن التقصير والسطحية في التعامل مع ملف الجريمة له أوجه أخرى عدا التقصير المهني من المراسل أو الصحفي، فهناك أيضًا النقص في المعرفة، نذكر منها على سبيل المثال عدم توفر المعلومات الكافية من قبل الشرطة، التي تفرض التعميم على كل جريمة من خلال إصدار ما يُسمى بـ "أوامر منع من النشر" وتجديدها تباعًا، الأمر الذي يمنع محاسبتها وتقصيرها في التعامل مع ملف العنف، أو عدم التعاون من قبل أهل الضحية، أو حتى عدم تعاون من قبل مؤسسات تعنى في محاربة الجريمة ككل، والجرائم الجندرية على وجه التحديد.

كما أنه، وبالاعتماد على مشاورات مع مختصين نفسيين، هنالك ادعاء أن التغطية الإعلامية في صيغتها الحالية للجريمة، والتي تعتمد بالأساس على السطحية والأثارة والتركيز على تفاصيل الجريمة المرؤعة مع تجاهل البعد الإنساني والأخلاقي والاجتماعي والقانوني للموضوع، تؤثر على سلوكيات المستهلك سلبيًا، وتحول العنف بتفاصيله التي ذكرت في التغطية، إلى طبيعي ونموذجًا قابلاً للتقليد والتوجيه، الأمر الذي يشجع الجريمة، ويحولها من استثناء إلى ظاهرة.

كما ويؤكد الخبراء على أن الإعلام يلعب اليوم دورًا عميقًا في إرباك المفاهيم والمعتقدات الثقافية للفرد والمجتمع، من خلال خلق شخصيات نموذجية (Rule Model) غير متصلة بالواقع، تقوم ببطولات وهمية، وفي بعض الأحيان يميل الإعلام إلى تفسير سلوك "الأشرار أو المجرمين"، وبالتالي خلق مبررات لهم، مما يدفع الفرد إلى التصرف بصورة عدوانية، فظة، تجاه نفسه وتجاه المجتمع.

إلى ذلك، ومن باب أن للإعلام دورًا في التثقيف المجتمعي، خاصة في مجتمعات في طور البناء، فإن الورقة الحالية ستطرح بعض الحلول التي من الممكن أن يقوم الإعلام بها والمجتمع، بكافة مؤسساته، على أمل أن تشكل هذه الخطوات رادعًا في تنفيذ الجرائم القادمة كما وتعزز الوعي المجتمعي لمخاطر العنف.

التوصيات العينية:

1. تدريب وتثقيف الصحفيين على التعامل مع ملف العنف خاصةً من قبل خبراء في الصحة النفسية، وخبراء في التربية.
2. تدريب الصحفيين ومهنتهم في التعامل مع ملفات العنف والتطرق إلى الموضوع من كافة الأبعاد والجوانب، مما يتجاوز التغطية السطحية.

3. تدريب الصحفيين ومهنتهم في مجال التوثيق وتصوير ساحة الجريمة، مع التوضيح لهم الأخلاقيات والقواعد الموجهة في هذا السياق.
4. بناء ميثاق عمل إعلامي، موجه، في التعامل مع ملف العنف والذي يضمن نشر مواد إعلامية خالية من مشاهد العنف والإثارة الصورية والتعبيرية.
5. تشكيل لجنة خاصة من الصحفيين والتي تعمل على مساعدة الزملاء في تحصيل المعلومات خاصة من أجهزة الأمن والشرطة كما تقوم بتتبع تطور التحقيقات في الجريمة، خاصة وأن معظم الملفات لا زالت مفتوحة ودون معتقلين بسبب غياب الرقابة والمحاسبة.
6. الضغط على الشرطة، بكافة الوسائل المتاحة، لإلغاء قرار إصدار أمر منع من النشر عقب كل جريمة، مما يعزز الشفافية في تتبع الجريمة والتعامل الشرطي معها.
7. دفع وسائل الإعلام إلى تبني حملات إعلامية خاصة، تضع العنف في صلب اهتمامها، وتُنشر في كافة وسائل الإعلام، ويمكن إصدار الحملات الإعلامية في ذات الوقت للحفاظ على الزخم وقوة التأثير. من المفضل أن تكون حملتين سنويًا.
8. إطلاق حملة خاصة من الصحفيين والمراسلين أنفسهم، العاملين والناشطين في الميدان، توضح خطورة العنف المجتمعي وتأثيره على الصحة النفسية للطواقم العاملة في الميدان.
9. بناء خارطة تفاعلية، توضح مستوى العنف في كل بلدة وبلدة، عدد الجرائم، من قتل وسرقة واعتداءات، وتقوم بتصنيف البلديات الأكثر خطورة، كما وتصنيف تعامل الشرطة مع كل بلدة وبلدة، حيث تترجم هذه الخارطة التفاعلية للإنجليزية والعبرية أيضًا مما يتيح تدويل المعطيات وتسهيل منالتي المعطيات لجهات عالمية معنية بفحص مستوى العنف في إسرائيل، مثل منظمة التعاون والتنمية الـOECD.
10. حث الصحفيين على القيام بدورهم خاصة فيما يتعلق بعرض الصورة كاملةً عبر الوصول "لمكان العنف" واجراء تحقيق ورسم صورة حقيقية للاعتداء على الاشخاص واملاكهم وضرب انسانية بعضهم، مما يحوّل العنف الى حدث انساني اجتماعي وليس رقمًا في احصائية.
11. تطوير شراكات ما بين المجتمع ومؤسساته، سواءً المجالس المحلية، أو أقسام العمل الاجتماعي، أو المراكز الجماهيرية، أو مؤسسات المجتمع المدني وما إلى ذلك، وبين الإعلام والصحفيين الأمر الذي يضمن إيصال الصورة بطريقة "صحيحة" لا تؤثر على المستهلك وعلى أنماط سلوكه وتحوله إلى عدواني. تركز الشراكات بالأساس إلى تطوير شبكة معلومات تزود الصحفيين بالحقيقة بعيدًا عن "الثرثرة"، مما يضمن تغطية مهنية للجريمة، دون ابعاد "صفراوية".

مصفوفة الإطار المنطقي:

مؤشر الأداء والنجاح	تفصيل تنفيذ النشاط	الهدف	النتائج المخططة
مشاركة 10 صحافيين على الأقل.	ورشة موجهة يقوم بها مختص في الصحة النفسية، مدة الورشة 3 ساعات.	من خلال الورشة يتم اختيار تحديد المعايير للتغطية الآمنة وغير المشجعة على العنف، كما ويتم التطرق إلى أنماط التغطية التي تؤثر سلبًا على المستهلك، خاصة من الشباب.	تثقيف الصحافيين ورفع وعيهم لسبل التغطية الآمنة، غير العنيفة او المشجعة على العنف.
مشاركة 10 صحافيين على الأقل.	ورشة موجهة يقدمها مختص صحافي، مدتها 3 ساعات.	من خلال الورشة سيتم بناء استراتيجيات للتغطية الشمولية والمؤثرة ايجابيًا على مستوى العنف في الإعلام.	تثقيف الصحافيين ورفع وعيهم لسبل تغطية العنف بصورة أكثر شمولية ومؤثرة باتجاه إيجابي.
مشاركة 10 صحافيين على الأقل.	ورشة موجهة يقدمها مختص قانوني مدتها 3 ساعات.	خلال الورشة سيتم عرض عدة قوانين وقواعد في مهنة الصحافة تستوجب العمل وفقها، منها طريقة توثيق ساحة الجريمة، طريقة نشر بيانات الضحايا، في أية حالات تنشر البيانات، وفي أي حالات يمنع نشرها وفق القانون الإسرائيلي.	تثقيف الصحافيين ورفع وعيهم في مجال التوثيق لساحة الجريمة والضحايا بصورة تواءم القانون وقواعد أخلاق المهنة.
نشر الميثاق موقع.	لقاء تشاوري بعد الورشات الـ 3 وتحديد المعايير المطلوبة للتغطية الملائمة في مكافحة الظاهرة.	يتم خلال الميثاق عرض توجهات للصحافيين تتعلق في تغطية العنف، كما والتزام من قبلهم في التعامل مع الآفة بمنظور شمولي واسع، قدر الإمكان. يُشار إلى أنّ الميثاق يكتب ويقر بعد أنّ مر الصحافيون في الورشات الـ 3 السابقة.	ميثاق إعلامي موجه

تشكل لجنة استشارية مساندة للزملاء الصحفيين	تشكل اللجنة من صحفيين لهم علاقة بالمؤسسات السلطوية المختلفة، وقادرين على تحصيل معلومات منها، كما و صحفيين لهم علاقة بالمجتمع المدني عامة والجمعيات النسوية خاصة.	تشكل اللجنة بعد اصدار الميثاق والتوقيع عليه.	تغطية موسعة وشمولية لأحداث عنف تشمل دور الشرطة والمؤسسات المختلفة في محاربة الجريمة.
العمل على الغاء قرار الشرطة باستصدار أمر منع من النشر بعد كل جريمة.	تعزيز منالية الحصول على معلومات من قبل جهاز الشرطة.	تتوجه اللجنة الاستشارية برسالة وفي حال عدم التجاوب يتم التوجه إلى الهيئات القضائية المناسبة بالتشاور مع مؤسسة "عدالة"	ازالة اوامر منع النشر عن الجرائم.
حملة اعلامية خاصة من قبل وسائل الإعلام رافضة لكل اشكال العنف.	بناء ائتلاف واسع من قبل وسائل الإعلام الذي يعلن مقولة واضحة ورافضة لكل أشكال العنف، مقولة التي تؤثر بطبيعة الحال على المستهلك، خاصة وإن كانت بزخم.	التوجه إلى كل وسائل الإعلام بنشر حملات تحمل ذات المضمون في ذات الوقت، وتعمل على ترويجها ضمن قنوات الترويج المتبعة للدعايات والإعلانات.	نشر الحملات في 3 مواقع اخبارية رئيسية على الأقل.
حملة خاصة من قبل الصحفيين والمراسلين في الميدان منددة بالعنف.	تهدف الحملة إلى عكس التحديات التي يقوم بها الصحفيون خلال تغطية أحداث العنف، كما وتعكس مدى تأثير الموضوع عليهم.	حملة يشارك بها الصحفيون العاملون في الميدان، حيث سبق وأن تم تداول الفكرة وطرحها بالتعاون مع "رابطة الصحفيين".	نشر الحملة.
موقع تفاعلي	السؤال الأكثر تداولاً اليوم بين الصحفيين، عدد الجرائم حتى اليوم، البلديات الأكثر خطورة، انواع الجرائم، يهدف الموقع إلى تحويل الصورة القاتمة والمعطيات إلى خارطة يسهل التعامل معها، وترجم الخارطة إلى الإنجليزي يهدف	يطلق الموقع بعد جمع كل المعلومات من الصحفيين، ويتم اشراكهم في هذا العمل مما	اطلاق الموقع التفاعلي.

	يعزز التزامهم في محاربة الآفة. يتم التعاون في السياق مع جمعية "أمان".	اتاحة المعلومات ايضًا للأطر والهيئات الدولية القانونية والإعلامية الراغبة بالحصول على معلومات.	
انعكاس انسنة القضية والتطرق إلى ابعادها وخطورتها من خلال التغطية الإعلامية.	متابعة تغطية الصحفيين من خلال عملية رصد وتقديم المشورة لهم من قبل اللجنة الاستشارية (المختصة) التي تم تشكيلها من قبل الإعلاميين.	المعلومات الدقيقة والكاملة، بعيدًا عن الصفراوية والتغطية المثيرة، تساهم في شكل كبير بأنسنة قصة العنف، وعدم تحويله إلى مجرد أرقام.	حث الصحفيين على نقل صورة كاملة للحدث أو الجريمة
وجود قائمة على أرض الواقع بيد كل صحفي ومراسل، واخذها بعين الاعتبار في التغطية الإعلامية.	بناء شبكة من المختصين على أرض الواقع يعتبرها الصحفيون مرجعًا في تغطية الجريمة، كقائمة بأسماء شخصيات في السلطات المحلية، وأو قائمة بأسماء شخصيات من المجتمع المدني وأو قائمة بأسماء مختصين في الصحة النفسية، وأو قائمة بشخصيات اعتبارية من رجال دين وأكاديميا وظيفتها بلورة وعي المجتمع المستهلك لمخاطر العنف.	تضمن هذه الشراكات إيصال الصورة بطريقة "صحيّة" لا تؤثر على المستهلك وعلى أنماط سلوكه وتحويله إلى عدواني. تركز الشراكات بالأساس إلى تطوير شبكة معلومات تزود الصحفيين بالحقيقة بعيدًا عن "الثثرة"، مما يضمن تغطية مهنيّة للجريمة، دون ابعاد "صفراوية".	تطوير شراكات ما بين المجتمع ومؤسساته

برنامج لتنفيذ النشاطات:

النشاط \ الشهر	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
ورشة مع المختص النفسي											

اعلام - المركز العربي لحرريات المديا, فیتوح ومחקر (ع.ر)

										ورشة مع صحافي متمرس.
										ورشة مع حقوقي مختص في مجال الحقوق والإعلام.
										ميثاق العمل الإعلامي.
										لجنة استشارية.
										الغاء اوامر منع النشر.
										حملة موحدة لكل وسائل الإعلام.
										حملة يطلقها الصحافيون والمراسلون الميدانيون.
										موقع تفاعلي.
										حث الصحافيين على نقل صورة كاملة للحدث أو الجريمة (عملية رصد مستمرة)
										قائمة بأسماء مختصين والتشبيك ما بين المجتمع والإعلام.